

Distr.: General
22 July 2014

ARABIC
Original: English

جمعية الدول الأطراف



الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ٨ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية

خلاصة وافية - ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤

أضواء على النقاط الأساسية

- ١- تستند ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة إلى العوامل الرئيسية التالية البيان
 - (أ) استمرار تزايد الأنشطة القضائية والأنشطة على صعيد الملاحقة إذ سينهض بأود محاكمتين جديدتين على الأقل بالإضافة إلى القضايا الحالية؛
 - (ب) مغادرة ستة قضاة للمحكمة وقدم سبعة قضاة جدد إليها، مع ما يترتب على ذلك من تبعات معقدة فيما يخص تكاليف المعاشات التقاعدية للقضاة؛
 - (ج) تنفيذ استراتيجية جديدة وزيادة في عبء العمل الواقع على عاتق مكتب المدعي العام - ٢١ قضية في ثماني حالات؛
 - (د) زيادة مناظرة في الخدمات المطلوبة من قلم المحكمة؛
 - (هـ) الزيادات الضمنية، أي تكاليف الموظفين المتأنية عن تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة؛
 - (و) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة مبلغاً مقداره ١٣٥,٣٩ مليون يورو، ينطوي على زيادة بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة نسبتها ١١,٣ في المئة ومقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو (أو ١٢,٢٣ مليون يورو إذا لم تُحتسب الزيادة في فوائد قرض المباني الدائمة).

٢- الهيئة القضائية

- (أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للهيئة القضائية مبلغاً مقداره ١٢,٧١ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٢,٦٧ مليون يورو بالقياس إلى المقدار المناظر لعام ٢٠١٤، أي ٢٦,٦ في المئة من ذلك المقدار؛
- (ب) ستحتاج المحكمة فيما يخص معظم عام ٢٠١٥ إلى ١٨ قاضياً يؤدون خدمة منتظمة بدوام كامل مقابل ١٦ قاضياً

كحد أقصى في عام ٢٠١٤؛

- (ج) ستدفع المحكمة مساهمات في المعاشات التقاعدية لجميع القضاة الثمانية عشر في عام ٢٠١٥ بينما لم يتعيّن عليها أن تدفع مساهمات مناظرة في عام ٢٠١٤ إلا للقضاة الاثني عشر الذين لما يتموا مدة تسع سنوات في الخدمة؛
- (د) لا مناص من أن تترتب على تجديد العقد المتعلق بالمعاشات التقاعدية للقضاة البالغة مدته خمس سنوات المبرم مع شركة التأمين Allianz التي تتعامل معها المحكمة، زيادة في تكاليف النظام للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ بالنظر إلى الشروط السائدة في الأسواق المالية حالياً؛
- (هـ) سيستلزم قدوم سبعة قضاة جدد مخصّصاً غير متكرّر لسد تكاليف الانتداب المستحقة لهم عند التحاقهم بالعمل في المحكمة؛
- (و) يُفترض أن تزداد تكاليف الموظفين زيادة معتدلة فيما يخص عام ٢٠١٥ إذا تعيّن على الهيئة القضائية أن تنهض بأود المحاكمات الجديدة وبعبء العمل الباهظ المتصل بدعاوى الاستئناف وأن تسرّع تقدمها فيما يتعلق ب"العبر المستخلصة" بغية تحسين نجاعة الإجراءات القضائية.

٣- مكتب المدعي العام

- (أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب المدعي العام ("المكتب") مبلغاً مقداره ٤١,٦٧ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٨,٤٥ مليون يورو بالقياس إلى السنة السابقة، أي ٢٥,٤ في المئة بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٣٣,٢٢ مليون يورو.
- (ب) تتماشى الزيادة في ميزانية المكتب مع خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، التي أيدتها الدول الأطراف كلّ التأييد. وبدون الموارد المطلوبة في إطار الميزانية لن يتسنى لمكتب المدعي العام أن ينهض بمسؤولياته على نحو ملائم، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر على مصداقية المحكمة بأجمعها وعلى قدرتها على الردع عن ارتكاب الجرائم الجماعية الفظيعة.
- (ج) يُثقل كاهل المكتب ضغطٌ كبيرٌ متأً عن تزايد عدد ما يشمله نشاطه من حالات النزاع التي تُرتكب فيها أخطر الجرائم: ستستمر في عام ٢٠١٥ أربع عمليات تحقيق في جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي وعملياتنا تحقيق في أفعال جنائية مخلة بإقامة العدالة منصوص عليها في المادة ٧٠ منه، مع العلم بأنه تم الإخطار في إطار استخدام صندوق الطوارئ في عام ٢٠١٤ بواحدة من عمليات التحقيق الأربع وبقتي الأفعال الجنائية المنصوص عليها في المادة ٧٠.
- (د) سينخرط المكتب انخراطاً نشطاً في التحضير لما لا يقل عن خمس محاكمات ودعوى استئناف واحدة للحكم في جوهر القضية المعنية، أو في إجراء هذه المحاكمات وهذه الدعوى، وفي تناول طائفة من دعاوى الاستئناف التمهيدي.
- (هـ) سيستمر في عام ٢٠١٥ التدارس الجاري حالياً لعشر من الحالات، حيث يمكن أن تتحقق وفورات مالية إذ ينجح المكتب في تشجيع السلطات الوطنية على التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي وملاحقة مرتكبيها، ما يتفادى به تدخل المحكمة.
- (و) يُفترض أن تذهب تكاليف الموظفين الأساسية وتكاليف ما تستلزمه أنشطة المكتب الرئيسية في مجال التحقيق والملاحقة بمعظم الزيادة التي تنطوي عليها الميزانية المقترحة. ويجب على المكتب أن يأخذ بالحسبان عام ٢٠١٥ بأشهره الاثني عشر الكاملة عندما يعد الميزانية فيما يخص كل الموظفين الإضافيين الذين عيّنوا فيه خلال عام ٢٠١٤ تعييناً مؤلّ باعتمادات مهياً لها في الميزانية. فالتجربة حتى تاريخه تبيّن أن تخصيص الموارد المناسبة لأفرقة التحقيق والملاحقة تضمن جودة عمليات المكتب الأساسية ونجاعتها وفعاليتها: يجدر التنويه في هذا الصدد إلى النجاح المتمثل في اعتماد التهم في قضية انتاغندا وقضية اغبجو في عام ٢٠١٤.

(ز) يجري تخصيص الموارد للأفرقة وفقاً للنموذج الخاص الذي قبلته الدول الأطراف لاستحداث قدرة متمثلة في أفرقة فعالة (على الرغم مما تتسم به الحالات والقضايا التي يناولها المكتب من تعقيد فإن أعداد الموظفين الذين تتألف منهم أفرقته متواضعة بالقياس إلى الممارسة المعمول بها في المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة التابعة للأمم المتحدة أو في ما يخص عمليات التحقيق في الجرائم على المستوى الوطني).

(ح) ستوفر ميزانية المكتب المقترحة الموارد الأساسية التي لا بد منها لكي يتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة به في إطار ولايته بمستوى الجودة المطلوب المتوخى بحسب الخطة الاستراتيجية.

(ط) غير أن المكتب، مدركاً شواغل الدول الأطراف بشأن الزيادات الهامة في مبلغ الميزانية، قرر أن لا يواصل، في هذه المرحلة، عملية التحقيق الكاملة الخامسة التي خطط لها في بادئ الأمر وفق استراتيجيته، ما نتج عنه تخفيض في ميزانيته المقترحة.

٤- قلم المحكمة

(أ) تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة مبلغاً مقداره ٦٦,٢٦ مليون يورو، تنطوي على تخفيض مقداره ٣٥ ٧٠٠ يورو، أي -١,١ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٦٦,٢٩ مليون يورو.

(ب) على الرغم من ازدياد مقدار الدعم المطلوب من قلم المحكمة زيادةً ذات شأن بناءً على الافتراضات المتعلقة بالميزانية وعلى طلبات الخدمة فيما يخص عام ٢٠١٥، ولا سيما في مجال العمليات الميدانية، وحماية الشهود، والاحتجاز، فإن قلم المحكمة تمكن، بفضل تخصيص الموارد بعناية، وإعادة توزيعها، وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، من استيعاب زيادة محتملة في الموارد المطلوبة، وزيادة ضمنية في تكاليف الموظفين، وذلك دون الإضرار بجودة خدمته ولا بنجاعته.

(ج) تقتصر الميزانية المقترحة لقلم المحكمة على الحد الأدنى اللازم لضمان اضطلاعها بمهامه الأساسية.

(د) ينشد رئيس قلم المحكمة استمرار تمتعه بالمرونة التي أتاحتها له جمعية الدول الأطراف، ضمن حدود مبلغ الميزانية المالي المقترح، لضمان تنفيذ التغييرات البنوية المعتمدة لكي يكون قلم المحكمة أجمع وأنسب للغرض منه.

٥- البرامج الرئيسية الأخرى

(أ) إن البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) والبرنامج الرئيسي السادس (أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم) يشهدان زيادةً ولا سيما في مجال التجهيز بالموظفين، كما يشهد البرنامج الرئيسي الرابع زيادةً في الخدمات التعاقدية تُعزى إلى عقد الدورة السنوية للجمعية في لاهاي (تبلغ الزيادتان المعنيتان مبلغاً مقداره ٠,٥٢ مليون يورو، أي ١٨,٢ في المئة، و٠,٣٥ مليون يورو، أي ٢١,٨ في المئة، على الترتيب).

(ب) يشهد البرنامج الرئيسي السابع-٢ (فوائد قرض المباني الدائمة) زيادةً تقارب ١,٥ مليون يورو.

(ج) أما سائر البرامج الرئيسية الأخرى فإن مبالغ ميزانيتها تقارب إلى هذا الحد أو ذاك مبالغها في ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

أولاً- المقدمة

١- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية مبلغاً مقداره ١٣٥,٣٩ مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة مقدارها ١٣,٧٤ مليون يورو، أي ١١,٣ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (البالغة ١٢١,٦٦ مليون يورو). ويعزى ذلك رئيسياً إلى العوامل التالية البيان:

- (أ) ترُقَّب أن تشهد الأنشطة القضائية زيادة أخرى في عام ٢٠١٥ إثر النمو المطرد لعبء العمل الإجمالي في المحكمة على مدى السنوات الأخيرة؛
- (ب) استمرار تزايد عبء العمل الإجمالي الواقع على عاتق مكتب المدَّعي العام، وإدراج حالة جديدة كبيرة ضمن الميزانية العادية لعام ٢٠١٥، مع ضرورة تعزيز قدرة أفرقة التحقيق والملاحقة على إجراء عمليات تحقيق وملاحقة تتسم بدرجة عالية من الجودة وتأتي في حينها؛
- (ج) الزيادة المناظرة في الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة بغية النهوض بأود الزيادة في أنشطة التحقيق وأنشطة الملاحقة والأنشطة القضائية؛
- (د) بقاء الملاك المعتمد للوظائف الثابتة دون تغيير على مدى السنوات الأربع الأخيرة، ما يتطلب أن يتم تحقيق تعزيز القدرات عن طريق التوظيف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بصورة رئيسية؛
- (هـ) الزيادات الضمنية من قبيل الارتباط مسبقاً بالتزامات فيما يتعلق بتكاليف الموظفين من خلال تطبيق النظام الموحد للأمم المتحدة.

٢- وبعد أخذ هذه العوامل المسببة للتكاليف بالحسبان، بلغ مقدار موارد ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للمحكمة الذي تم تحديده أولياً، بما في ذلك المكاسب المحققة عن طريق تحسين النجاعة وتقليص عدد عمليات التحقيق النشط، مبلغاً مقداره ١٤٨,١٦ مليون يورو، ينطوي في حالة الأخذ به على زيادة يناهز مقدارها ٢٦,٥٠ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٣- وبعد مراجعة داخلية صارمة وافية، اشتملت على إجراء تخفيضات شديدة وعلى إعادة تحديد درجات الأولوية على صعيد الأنشطة، وتقليص عدد عمليات التحقيق النشط، وإعادة توزيع الموارد، تم التوصل إلى تخفيض قاسٍ ناهز مبلغه ١٣ مليون يورو، ما حَقَّض مقدارَ الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة إلى ١٣,٧٤ مليون يورو.

نمو الميزانية

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (المتخذة أساساً مرجعياً)	١٢١,٦٦ مليون يورو
الموارد اللازمة التي تم تحديدها	١٤٨,١٦ مليون يورو
النمو المرتبط بالعوامل المسببة للتكاليف	٢٦,٥٠ مليون يورو
التخفيض الذي أفضت إليه المراجعة الداخلية	١٢,٧٦ مليون يورو

صافي الزيادة المقترحة لعام ٢٠١٥ ١٣,٧٤ مليون يورو

ثانياً- الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥

٤- وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥ بالاستناد إلى ما يُزَمَع الاضطلاع به من العمل القضائي والعمل في مجال الملاحقة فيما يخص السنة التالية، بمقدار التمكن من تقديره على نحو دقيق في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٤. بيد أن عدم إمكان التنبؤ بعمل المحكمة القضائي يجعل من الصعب وضع

افتراضات يمكن التعويل عليها تماماً في موعد يسبق إلى حد ليس بالقليل الفترة المالية التي تميز المحكمة لها. فنهج المحكمة في هذا المجال يتمثل في عدم الميزنة إلا للأحداث المتأكد إلى حد معقول أنها ستحصل في السنة التالية ويمكن تقديرها على وجه الدقة.

٥- إن ما وضعته المحكمة فيما يخص الميزانية من افتراضات متعلقة بالأنشطة القضائية والأنشطة في مجال الملاحقة، تستند إليها ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامجية المقترحة، يهيم لما يلي:

- أ) التحضير للمحاكمة في قضيتين (قضية أنتاغندا وقضية لوران أغبغو: ستة أشهر لكل منهما)؛
 ب) عقد المحاكمة في خمس قضايا (قضية أنتاغندا: ستة أشهر؛ قضية كنياتا: اثنا عشر شهراً؛ قضية روتو/سنغ: اثنا عشر شهراً؛ قضية بنانا: اثنا عشر شهراً؛ قضية لوران أغبغو: ستة أشهر)؛
 ج) إجراءات النطق بالعقوبة والإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار في قضية ميبا (بحسب مقتضى الحال): ثلاثة أشهر؛
 د) دعوى الاستئناف النهائي في قضية واحدة (ميبا) ودعاوى الاستئناف التمهيدي.

٦- وقد وضعت الافتراضات المتعلقة بالإطار الزمني لهذه الجلسات على أساس تتابعها لا على أساس تزامنها. ويتوقع أن يجاوز عبء العمل الإجمالي الذي تنهض به مجتمعة الدوائر التمهيديّة والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف مقدار النشاط القضائي الذي شهده عام ٢٠١٤.

٧- وبالإضافة إلى ذلك يرتقب مكتب المدعي العام مواصلته في عام ٢٠١٥ إجراء عمليات التحقيق في ثمانية بلدان من بلدان الحالات: كوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان (دارفور)، وكينيا، ومالي؛ وسيواصل رصده لحالات تخضع لتدارس أولي (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وجورجيا، وغينيا، وهندوراس، ونيجيريا، واتحاد جزر القمر (حوادث 'مافي مرمرة')، وأوكرانيا، والعراق).

٨- ثم إن قلم المحكمة سيواصل النهوض بأود الجوانب غير القانونية لإدارة شؤون المحكمة وتقديم الخدمات لها. وسينهض أيضاً بأود الدعاوى القضائية المزیدة العدد، كما سيدعم الأنشطة المزیدة في مجال التحقيق والملاحقة إثر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام فيما يتعلق على الخصوص بحماية الشهي عليهم والشهود وتقديم الدعم إليهم، والعمليات الميدانية، والاحتجاز.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
(بالآلاف اليوروات)	(بالآلاف اليوروات)	المبلغ	النسبة المئوية
٣ ٨٣٥,٦	٥ ٧٢٧,٦	١ ٨٩٢,٠	٤٩,٣
٦٣ ٨٧٦,٤	٦٦ ٤٠٦,٨	٢ ٥٣٠,٤	٤,٠
١٨ ١٩٩,٨	٢٦ ١٩٣,٣	٧ ٩٩٣,٥	٤٣,٩
٣٥ ٧٤٤,٤	٣٧ ٠٦٤,٠	١ ٣١٩,٦	٣,٧
١٢١ ٦٥٦,٢	١٣٥ ٣٩١,٧	١٣ ٧٣٥,٥	١١,٣
المجموع			

^١ لكن قد يُحتاج إلى عقد جلسات محاكمة متزامنة خلال السنة نتيجة لملايسات القضايا على وجه التحديد وللتطورات القضائية التي يتعذر تحديدها على وجه الدقة في الوقت الحاضر.

ثالثاً- ميزانية عام ٢٠١٥ البرنامج المقترحة

ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

٩- يتألف البرنامج الرئيسي الأول من هيئة الرئاسة والدوائر ومكاتب الاتصال. ولئن كان مكتب الاتصال في نيويورك مدرجاً ضمن البرنامج الرئيسي الأول فإنه ممثّل مشترك لجميع أجهزة المحكمة وهو يقدم دعماً إمدادياً لمكتب جمعية الدول الأطراف وفريقها العامل في نيويورك.

١٠- ويستند تحديد ميزانية البرنامج الرئيسي الأول إلى الأنشطة القضائية المرتقبة ضمن إطار الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٥. وسيشهد جميع الشعب القضائية الثلاث نشاطاً قضائياً مستفيضاً يرتفع ارتفاعاً عارماً بصورة خاصة في الشعبة الابتدائية التي سينضاف فيها إلى القضيتين اللتين تتم بهما حالياً بدء محاكمتين جديدتين (تَحْبِغِيوْ وَأَتَاغْنَدَا) كما يمكن أن تبدأ فيها محاكمتان أخريان بحسب ما توثيه الإجراءات الحالية المتعلقة باعتماد التهم، ما يُتوقع أيضاً أن يزيد من حجم دعاوى الاستئناف التمهيدي. وعليه فإن مقدار أعباء عمل الشعب الثلاث مجتمعة في عام ٢٠١٥ يُتوقع أن يفوق مقداره الذي شهده عام ٢٠١٤.

١١- وستواصل الهيئة القضائية ممارسة مهامها على نحو يتيح لها الاستعانة بالموارد المخصصة لها على أجمع وجه. ويراد بأعداد الموظفين الموصى بها في هذه الميزانية سد الاحتياجات المعروفة حالياً في مجال الأعمال المتعلقة بالقضايا. إنها تمثل الحد الأدنى اللازم لسير الإجراءات في شتى الدعاوى المتوقعة بصورة ناجعة وفعالة. وإذا حدث أن كان عبء العمل الفعلي أعلى من مقداره المتوقع حالياً، أو حدث أن قامت احتياجات جديدة غير متوقعة، فستبذل قصارى الجهود لاستيعاب التكاليف ضمن حدود ميزانية عام ٢٠١٥ قبل الاستعانة بصندوق الطوارئ.

١٢- إن السبب الرئيسي لزيادة ميزانية الهيئة القضائية يتمثل في زيادة لا مناص منها في تكاليف القضاة من ٣,٨٤ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٧٣ مليون يورو في عام ٢٠١٥، تُعزى إلى الأسباب التالية البيان:

أ) ستحتاج المحكمة إلى ١٨ قاضياً لمعظم سنة ٢٠١٥ يؤدون خدمة منتظمة بدوام كامل بينما لم يهياً في إطار الميزانية لمعظم عام ٢٠١٤ إلا ل١٦ قاضياً. ولذا فإن تكاليف رواتب القضاة ستزداد في عام ٢٠١٥ زيادة يقارب مقدارها ٠,٣٨ مليون يورو.

ب) ستدفع المحكمة مساهمات في المعاشات التقاعدية لجميع القضاة الـ ١٨، بينما لم يتعيّن عليها دفع هذه المساهمات في عام ٢٠١٤ إلا ل١٢ قاضياً، إذ لم يلزم دفع المزيد من المساهمات عن القضاة الذين كانوا قد أتموا تسع سنوات في الخدمة (ما أفضى إلى تكلفة في الميزانية لعام ٢٠١٤ متدنية تدنياً مصطنعاً).

ج) كان لا مناص من أن يُفرضي تحديد العقد المتعلق بالمعاشات التقاعدية البالغة مدته خمس سنوات المبرم مع شركة التأمين Allianz التي تتعامل معها المحكمة إلى زيادة في تكاليف النظام للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨ بسبب عاملين مجتمعين هما تقلص عائدات الاستثمار في الأسواق المالية وزيادة متوسطات الأعمار المقدّرة تقديراً احتسابياً. وسيؤدي ذلك، إذ يقترن بزيادة عدد القضاة الذين يتعيّن دفع مساهمات متعلقة بمعاشاتهم التقاعدية (انظر أعلاه) إلى زيادة إجمالية مقدارها ١,٠١ مليون يورو، منها ٠,٥ مليون يورو تقريباً تمثّل الكلفة المقدّرة للمعاشات التقاعدية للقضاة الحديثي الانتخاب.

د) وسيستلزم قدوم سبعة قضاة جدد مخصصاً لسد تكاليف الانتداب المستحقة لهم عند تعيينهم، وتكاليف سفرهم ونقل أمتعتهم الشخصية وفقاً لشروط الخدمة الخاصة بالقضاة، يُقدَّر حالياً بمبلغ إجمالي مقداره ٠,٣٨ مليون يورو. إن هذه التكاليف لا تُتكبَّد إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات - فالمرّة التالية لتكبُّدها ستقع في عام ٢٠١٨.

١٣- ثم إن للزيادة المتوقعة في الأنشطة القضائية فيما يخص عام ٢٠١٥ تبعات متعلقة بالمتطلبات من الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تقارب كلفتها الإضافية ٠,٧٠ مليون يورو:

أ) أُبقي على المخصّصات للمساعدة المؤقتة العامة فيما يتعلق بالشعبة التمهيدية على نفس مقدارها في ميزانية عام ٢٠١٤ (٢,٥) من وظائف الرتبة ف-٢ المشغولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة) استناداً إلى دفع وتديد للأعمال الجديدة في عدد متغير باستمرار من القضايا والحالات التي تنظر فيها الدائرتان التمهيديتان. ويتعيَّن على هذه الشعبة أن تستدم قدرتها على الاستجابة السريعة للمستجدات غير المتوقعة (من قبيل القرارات العاجلة المتعلقة بالقبض على المشتبه فيهم).

ب) إن عبء العمل المتوقع أن يقع على عاتق الشعبة الابتدائية المتأني عمّا لا يقل عن خمس قضايا في مرحلة عقد المحاكمة أو مراحل الإعداد للمحاكمة سيتطلب تعزيزاً معتدلاً لها من أجل النهوض بأود القضايا الجديدة التي ستضاف، وذلك يعوّض جزئياً بتقليص الدعم المقدم في قضايا أخرى، ما يمثل زيادة صافية تبلغ ثلاث وظائف من وظائف الرتبة ف-٢ التي تشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة للنهوض بأود قضية/مجموع قضية/تأخذها.

ج) يلزم أيضاً تعزيز معتدل (وظيفتان من وظائف الرتبة ف-٢ تُشغَلان في إطار المساعدة المؤقتة العامة) في شعبة الاستئناف حيث بينت الخبرة العملية في عام ٢٠١٤ بوضوح أنه لا يمكن النهوض بالعمل المتعلق بالقضايا الحالي والمتوقع لعام ٢٠١٥ المتأني عن دعوى استئناف نهائي واحدة وعدد كبير من دعاوى الاستئناف التمهيدي (يتوقع له أن يزداد بمثابة نتيجة مباشرة لزيادة الأنشطة على صعيد المحاكمات) بدون تعزيز مجموعة الموظفين أو إبطاء وتيرة القرارات القضائية.

د) ثم إن هيئة الرئاسة تحتاج، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٩، إلى زيادة تتمثل في وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ تُشغَل في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتسريع مشروع "العبر المستخلصة" في المجال القضائي لتحسين نجاعة الإجراءات القضائية في المحكمة.

١٤- وعليه فإن الكلفة الإجمالية للبرنامج الرئيسي الأول ستزداد من ١٠,٠٥ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٧١ مليون يورو في عام ٢٠١٥، ما ينطوي على زيادة نسبتها ٢٦,٦ في المئة.

البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	ميزانية عام ٢٠١٤ المتعمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	
	(بالآلاف اليوروات) المجموع	(بالآلاف اليوروات) المجموع	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	نمو الموارد
القضاة	٣ ٨٣٥,٦	٥ ٧٢٧,٦	١ ٨٩٢,٠	المبلغ
تكاليف الموظفين	٤ ٦٩١,٢	٤ ٧٧٤,٦	٨٣,٤	المبلغ
سائر تكاليف العاملين	١ ٢٣٨,١	١ ٩٣٥,٠	٦٩٦,٩	المبلغ
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٨٠,٩	٢٧٧,٢	٣,٧-	المبلغ
المجموع	١٠ ٠٤٥,٨	١٢ ٧١٤,٤	٢ ٦٦٨,٦	المبلغ
			٢٦,٦	%

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

١٥- تتمثل المهمة الأساسية لمكتب المدعي العام ("المكتب") بموجب نظام روما الأساسي في التحقيق في أبشع الجرائم التي تشغل البشرية وفي ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم عندما لا تستطيع السلطات الوطنية للدول الأطراف أن تفعل ذلك أو لا ترغب في فعله.

١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ سلّمت الدول الأطراف بأن المكتب يحتاج إلى زيادة حاسمة الأهمية في موارده لكي يؤدي المهام المنوطة به في إطار ولايته وينفذ خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ التي دُعِيَ فيها إلى تحسين ذي شأن في جودة عمليات المكتب الرئيسية، ونجاحاتها، وفعاليتها. وقد أيدت الدول الأطراف هذه الخطة الاستراتيجية كلَّ التأييد.

١٧- ويتمثل الهدف من الاستراتيجية الجديدة على صعيد الملاحقة في تحقيق نتائج إيجابية على نحو متسق، وزيادة أثر عمليات التدارس الأولي، وتنويع طرائق التحقيق وجمع الأدلة، والتوصل بأسرع ما يمكن إلى تجهيز القضايا السلمية التدعيم لإجراء المحاكمة فيها. وقد بيّن المكتب في هذه السنة بالفعل ما يمكنه تحقيقه بفضل الأفرقة ذات الموارد المناسبة في قضية *أناغندا* وقضية *أغبغبو*، اللتين اعتمدت الدائرتان التمهيدتان فيهما التهم الموجهة إلى المتهمين.

١٨- ولذا فإن المكتب ينشد، بغية تنفيذ المهام المنوطة به على نحو فعال، زيادة في ميزانيته لعام ٢٠١٥ مقدارها ٨,٤٥ مليون يورو، أي زيادتها من ٣٣,٢٢ مليون يورو منحتها جمعية الدول الأطراف فيما يخص عام ٢٠١٤ إلى ٤١,٦٧ مليون يورو فيما يخص السنة المقبلة. فلا بد من هذه الزيادة لكي يتمكن المكتب من مواصلة تنفيذ استراتيجيته الناجحة على صعيد الملاحقة وإحراز نتائج إيجابية تتوافق مع خطته الاستراتيجية.

١٩- إن معظم هذه الزيادة، ٦,٧٣ مليون يورو منها على وجه التحديد، يخص تكاليف الموظفين التي لا بد من سدها إذا أُريد للمكتب أن يبقى قادراً على أن يواصل في عام ٢٠١٥ العمل الذي باشره بالفعل في عام ٢٠١٤. فمن الأساسي لتحقيق هذه الغاية أن يستبقي المكتب الموظفين العاملين فيه الذين وظفهم مستعيناً بالاعتمادات المخصصة في ميزانيته لعام ٢٠١٤ بالإضافة إلى الموظفين المعيّنين بالاستعانة بصندوق الطوارئ لمواجهة الظروف غير المتوقعة التي قامت في عام ٢٠١٤.

٢٠- وتتنوع الزيادة البالغة ٨,٤٥ مليون يورو على شتى وحدات المكتب على النحو التالي، مع العلم بأن القسط الأعظم منها، ما يبلغ مجموعه ٦,٧ مليون يورو، مخصّص لأنشطة المكتب الرئيسية المتمثلة في عمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، وعمليات الملاحقة:

أ) شعبة الملاحقة: ٢,٨٢ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يستدام تمتع الشعبة بقدرة كافية على الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بعمليات التحقيق وإجراء المحاكمات والنهوض بأود دعاوى الاستئناف؛

ب) شعبة التحقيق: ٢,٦٦ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يتسنى للشعبة أن تؤدي مهامها الأساسية في مجال التحقيق ودعم المحاكمات؛

ج) شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون: ٠,٥٥ مليون يورو، تتصل بتكاليف الموظفين والأسفار في مهمات رسمية، لكي يتاح للشعبة سد الزيادات الكبيرة في عبء العمل الواقع على عاتقها فيما يتعلق بتحليل الحالات والاحتياجات في مجال التعاون الدولي؛

د) قسم الخدمات وديوان المدعي العام: ٢,٤٢ مليون يورو، تشتمل ما يتأتى عن العملية، العديمة الأثر على مجمل ميزانية المكتب، المتمثلة في نقل المخصّصات لخدمات إعداد المحاضر من شعبة التحقيق إلى قسم الخدمات، ويتضمن بالإضافة إلى ذلك المخصّصات لسد تكاليف ما يلزم من

الدعم الإداري والدعم في مجال الأسفار وفي مجال اللغات المقدم إلى الشعب التشغيلية؛ وتجهيز المعلومات والأدلة؛ وميزانية التدريب للمكتب بأجمعه.

٢١- وهكذا يعترف المكتب أن يُجري في عام ٢٠١٥ عشر عمليات تدارس أولي للدعوات بأنه تم ارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي أو يُجري ارتكابها، وأربع عمليات تحقيق نشط في ادعاءات بارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي، وعمليات تحقيق في أفعال جنائية مخلة بإقامة العدل (منصوص عليها في المادة ٧٠ من نظام روما الأساسي)، وما لا يقل عن خمس محاكمات في جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي، وأن ينهض بأود دعوى استئناف واحدة بما فيه إجراء عمليات التحقيق اللازمة دعماً لإجراءات المحاكمة. كما إن المكتب سيستلم تسع عمليات تحقيق "ساكن".

٢٢- إن المكتب اتبع لهذا العام من حيث الأساس، للتجهيز بالموظفين فيما يخص أفرقة التحقيق وأفرقة الملاحقة، نفس النموذج الأساسي الذي طُبِّق في إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤ والذي أقرته لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف. فوفق هذا النموذج الأساسي أُقرَّ بضرورة زيادة قُدود الأفرقة بغية تحقيق قدرة كافية على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالملاحقة تنفيذاً فعالاً. بيد أنه لم يتوصل إلى تحقيق هذه القدرة فيما يخص كل السنة بالاعتمادات المخصَّصة في إطار ميزانية عام ٢٠١٤. والحال أنه ينبغي تحقيق هذه القدرة فيما يخص عام ٢٠١٥ بغية التقيُّد بالافتراضات التي استند إليها مقترح الميزانية فيما يخص السنة المقبلة.

٢٣- فيجب أن يتألف فريق التحقيق التابع للمكتب الذي يضطلع بعملية تحقيق نشطة (لا تحقيق في قضية "ساكنة")، لكي يعمل على نحو فعال، مما يعادل ٢٦,٥ من الموظفين (١٧ موظفاً من شعبة التحقيق؛ و٧,٥ موظفين من شعبة الملاحقة؛ ومستشار واحد مختص بالتعاون الدولي)؛ ويجب أن يتألف الفريق الذي يقوم بعملية ملاحقة مما لا يقل عن ١٤ موظفاً (محققين اثنين لكل متهم، ما يزيد قدَّ الفريق بحسب عدد المتهمين؛ و١١ موظفاً من شعبة الملاحقة؛ ومستشار واحد في مجال التعاون الدولي). إن أعداد الموظفين هذه زهيدة بالقياس إلى أعداد أعضاء الأفرقة في المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أو في ما تجرّيه السلطات الوطنية من عمليات التحقيق أو الملاحقة في الجرائم الخطيرة.

٢٤- كما إن تمديد عقود الموظفين لسنة كاملة الذي يتعيَّن أن يتم في عام ٢٠١٥ سيؤتي زيادة في تكاليف التشغيل المتصلة بعمليات التدارس الأولي، وعمليات التحقيق، ودعم المحاكمات، والتحصير للمحاكمات، مقدارها ٠,٦٨ مليون يورو.

٢٥- ويجب على المكتب أيضاً أن يستثمر في الجودة، مسخراً جزءاً من موارده لضمان كفاءة العاملين فيه واحتياز تكنولوجيا جديدة. ويستلزم هذا الاستثمار المزيد فيما يخص عام ٢٠١٥ إضافة مبلغ مقداره ٠,٥٧ مليون يورو إلى الميزانية، تتوزع التوزيع التالي بحسب الأهداف المنشودة:

(أ) تدريب الموظفين: ٠,٢٥ مليون يورو (فميزانيات التدريب السابقة لم تكن كافية: يساعد التدريب المكتب على جعل موظفيه الجدد المتنوعين الإعداد يلمون بطرائق العمل المطبَّقة فيه؛ كما إنه يمكن المكتب من تعليم الموظفين ما يتعلق بالتهجج ومدونات السلوك ومن تدريبهم على تطبيق طرائق التحقيق وتقنياته الجديدة والفعالة؛ ويتيح للموظفين الوفاء بالتزاماتهم في الاستمرار على تنمية قدراتهم المهنية)؛

(ب) التكنولوجيا المكيفة التي تتيح جمع واستخلاص وتجهيز وتحليل المعلومات والأدلة المتأتية من وسائط التخزين الرقمية أو من شبكة الإنترنت أو من شبكات الاتصالات: ٠,٢٧ مليون يورو؛

- ج) المراجعة السنوية لجودة وفعالية طرائق التحقيق الجنائي العلمي التي تجريها هيئة مراجعة علمية مؤلفة من خبراء خارجيين وهيئة استشارية معنية بالتكنولوجيا، ووضع برنامج لتصديق مهارات المحققين بالاشتراك مع لجنة خبراء مختصين بالتحقيق في الجرائم الدولية: ٠,٠٥ مليون يورو.
- ٢٦- إن المكتب، إذ يقرّ بأنه يجب أن يتحلّى بالشفافية وأن يخضع للمساءلة فيما يخص استخدام موارده المحدودة، سيظل يركّز على تحقيق وفورات عن طريق تحسين النجاعة، بغية تخفيف الأثر المالي لعملياته، وذلك بالوسائل التالية:
- أ) مواصلة إعادة تخصيص الوفورات التي حققها هو على وجه التحديد: فقد توصل في الماضي إلى وفورات بلغ مقدارها السنوي ٠,٨١ مليون يورو وحقق في عام ٢٠١٣ وفورات بلغت ٠,٢٣ مليون يورو؛
- ب) السعي على نحو تعاوني إلى تحسين تقديم خدمات متواصلة بصورة رشيدة وواقعية كما يجري بينه وبين قلم المحكمة؛
- ج) الاعتماد على شركاء خارجيين فيما يخص العمل العالمي التخصصي الذي يجب أن لا يتكبّد المكتب تكاليفه بغية تكوين القدرة على الأداء داخلياً.
- ٢٧- وعلاوة على ذلك أمسك المكتب عن إجراء الزيادة التي توقّع في عام ٢٠١٣ أن تلزم فيما يخص عام ٢٠١٥، وفقاً للنهج التدريجي في تحسين قدرته - ما اضطره في الواقع إلى إيقاف بعض الأنشطة المعتمدة.
- ٢٨- ويواجه المكتب متطلبات مرتفعة للتدخل في حالات النزاع والمعاناة، التي يتناولها بمسؤولية وعلى نحو منهجي مستقل نزيه ضمن نطاق المعطيات المحدّدة في إطار نظام روما الأساسي. وسيستعين المكتب بالموارد التي يطلبها في إطار الميزانية ليُجري العمليات المبيّنة أعلاه. كما إنه سيواصل القيام بما يلي:
- أ) اتباع نهج إيجابي فيما يتعلق بالتكامل في إجراء عمليات تدارس أولى تشجّع السلطات الوطنية على العمل للتحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها، ما يغني عن تدخل المحكمة؛
- ب) ردع ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة في حالات النزاع وذلك من خلال عمليات التدارس الأولى؛
- ج) إعداد واستدامة الدعم القوي للتعاون الدولي الفعال في مساندة عملياته في مجال التدارس الأولى، والتحقيق، والملاحقة؛
- د) إجراء عمليات تحقيق معقّدة ووافية في الحالات التي يدعى بأنه ارتكبت فيها جرائم منصوص عليها في نظام روما الأساسي أو يجري ارتكابها؛
- هـ) المضي نحو التأهب في أقرب وقت ممكن للمحاكمة في القضايا الملاحق فيها، لزيادة نجاعة الإجراءات أمام المحكمة، وما تتسم به من إنصاف وفعالية؛
- و) التوصل إلى اعتماد التهم في المزيد من القضايا، استناداً إلى عمليات تحقيق سليمة ونظريات قانونية عن المسؤولية الجنائية الفردية متقضى فيها جيداً؛
- ز) التوصل إلى نتائج أفضل في المحاكمات، استناداً إلى تقديم الحجج على نحو عالي الكفاءة أمام المحكمة؛
- ح) مواجهة التحدي الخطير لسلامة إجراءات المحكمة المتأني عن أولئك المدعى بأنهم ارتكبوا أفعالاً جنائية مخلة بإقامة العدل منصوصاً عليها في المادة ٧٠؛
- ط) الإسهام من خلال الدعاوى الاستثنائية في التوصل إلى استنتاجات عادلة في القضايا الفردية وتطوير الاجتهاد القضائي للمحكمة بمجمله؛

- ي) التوصل إلى إقامة القسط اللازم من العدل للمجني عليهم والجماعات المتضررة بالجرائم الجماعية الفظيعة؛
- ك) تعزيز قدرة المحكمة على ردع الجرائم الجماعية الفظيعة؛
- ل) الإسهام في تعزيز ثقة الجمهور في المكتب وبالتالي في تحقيق مصداقية المحكمة جمعاء.
- ٢٩- إن القيود المتعلقة بالميزانية ستنتقص من قدرة المكتب على الاضطلاع بالمهام المنوطة به في مجال الملاحظة. وبصورة خاصة يعرض نقص الموارد المكتب والمحكمة ذاتها إلى مخاطر منها ما يلي:
- أ) جعل عمليات التحقيق أو عمليات الملاحظة أقل جودة؛
- ب) عدم التطابق بين توحيات أصحاب الشأن الرئيسيين فيما يتعلق بدور المحكمة وقدرتها على العمل وبين دورها وقدرتها الفعليين على العمل، ما يفضي إلى فقدانها دعمهم؛
- ج) الاضطرار لأسباب متعلقة بالميزانية فقط إلى إرجاء للمشاريع أو الاستثمارات من شأنه أن يسبب تكاليف مالية أعلى في المستقبل، أو الحيلولة دون إيتاء مكاسب ممكنة التحقيق في مجال النجاعة أو الإنتاجية؛
- د) التسبب في تكوّن انطباع بوجود عدالة انتقائية أو أحادية الجانب؛
- هـ) عدم تعاون الدول، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر بالقبض على المشتبه فيهم.
- ٣٠- وقصارى القول إن ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لمكتب المدعي العام إنما هيئ الموارد الأساسية اللازمة لكي يواصل في السنة المقبلة العمل الذي باشره بالفعل في السنة الجارية، ولكي يفعل ذلك بمستوى الجودة المطلوب المتوخى بحسب الخطة الاستراتيجية الجديدة التي أيدها الدول الأطراف.
- ٣١- فبدون الموارد التي يطلبها المكتب في إطار الميزانية فيما يخص عام ٢٠١٥ سيتعذر عليه حقاً الاضطلاع بمسؤولياته على نحو ملائم كما يقضي به نظام روما الأساسي، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر الإضرار بمصداقية المحكمة جمعاء وبقدرتها على ردع ارتكاب الجرائم الجماعية الفظيعة. كما إن نقص القدرة سيجعل المكتب ضعيف المقاومة إزاء جهود أولئك الذين قد يسعون إلى تقويض سير العدالة أو التهجم على المحكمة والمبادئ والقيم التي تنافح عنها.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	نمو الموارد	البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام
(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	
المجموع	المجموع	المبلغ	المجموع
٢٠٥١٦,٨	٢٠٩٧٧,١	٤٦٠,٣	تكاليف الموظفين
٩٨٠٦,٩	١٦٥٨٢,٧	٦٧٧٥,٨	سائر تكاليف العاملين
٢٨٩٦,٣	٤١٠٧,٧	١٢١١,٤	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
٣٣٢٢٠,٠	٤١٦٦٧,٥	٨٤٤٧,٥	المجموع
		٢,٢	
		٦٩,١	
		٤١,٨	
		٢٥,٤	

جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

- ٣٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي الثالث مبلغاً مقداره ٦٦,٢٦ مليون يورو، ما ينطوي على تخفيض مقداره ٣٥٧٠٠ يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٦٦,٢٩ مليون يورو، أي -١,٠ في المئة من هذه الميزانية. ويأتي مبلغ الميزانية الإجمالي المقترح لقلم المحكمة نتيجة للعوامل المبينة فيما يلي.

٣٣- في المقام الأول أتبع قلم المحكمة نهجاً يرمي إلى تقليص التكاليف التشغيلية حيثما أمكن ذلك، دون الإضرار بجودة خدماته ولا بنجاعته. لقد أمكن، بفضل العناية في تخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وإعادة تحديد الأولويات على صعيدها، الاستغناء عن كل الزيادة اللازمة فيها التي يناهز مقدارها ١٠,٥ مليون يورو كما حدّته في بادئ الأمر شتى أقسام قلم المحكمة على أساس العوامل الإضافية المتوقع أن تسبب تكاليف.

٣٤- وتُعزى المتطلبات الإضافية من الموارد إلى زيادة مقدار الأنشطة القضائية وتقديم الخدمات إلى الأطراف والمشاركين في شتى الإجراءات التمهيدية، والإجراءات الابتدائية، والإجراءات الاستثنائية. وعلى الخصوص سيلزم المزيد من الموارد في عام ٢٠١٥ للعمليات الميدانية، وحماية الشهود ودعمهم، والاحتجاز. كما سيتعيّن على قلم المحكمة أن يسد الزيادة الضمنية في تكاليف الموظفين.

٣٥- وبالنظر إلى أن قلم المحكمة قد أجرى تقييماً داخلياً وافياً بالغ الصرامة لأولوياته فإن الميزانية المقترحة هي الحد الأدنى اللازم لعمله لزوماً مطلقاً. فمن شأن إجراء تخفيضات إضافية لهذه الميزانية أن يقوّض المهام الأساسية لقلم المحكمة. إن قلم المحكمة، بالتزامه التام بهذا النهج، يأمل أن يحظى بدعم الدول الأطراف الكامل الذي لا لبس فيه لميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٥.

٣٦- ويضاف إلى ذلك أن جانباً من هذه النتيجة التي تتيح النمو الصفري في الميزانية يتمثل في تخفيض الميزانية المقترحة للمساعدة القانونية فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بدفاع السيد بما تخفيضاً مقداره ٨٠٠ ٥٧٣ يورو. ففي أيار/مايو ٢٠١٤ تلقى قلم المحكمة تحويلاً لمبلغ مقداره ٩٨٢,٢٥ ٢٠٦٧ يورو كان قد ضبط من الحسابات المصرفية للمتهم، السيد جون بيير بما غومبو. ولما كان مجموع الدين المستحق على السيد بما حتى نهاية عام ٢٠١٣ يبلغ ٧٦٢,٣١ ٢٠٤٥ يورو فإنه يفترض أن تستخدم الأموال المتلقاة لدفع الدين المستحق عليه للدول الأطراف نتيجة تسديد أتعاب ممثليه القانونيين ضمن إطار الميزانيات السنوية للسنوات ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، كما قرره الدائرة الابتدائية الثالثة. لكن، لما كانت الإجراءات القضائية ضد السيد بما ستستمر في عام ٢٠١٥، فإن رئيس قلم المحكمة ينشد موافقة الجمعية على إنشاء صندوق مؤقت (حساب خاص ينشئه رئيس القلم بموجب البند ٦-٥ من النظام المالي والقواعد المالية)، يظل قلم المحكمة يمولّ منه أتعاب الممثلين القانونيين للسيد بما التي تدفع مقدماً حتى انتهاء الإجراءات القضائية المقامة ضده. فإذا حدث أن لم توافق الدول على استخدام هذه الأموال على النحو المقترح فسيُتوجب أن تُزاد ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة زيادة مقدارها ٨٠٠ ٥٧٣ يورو.

٣٧- وبالنظر إلى أن مشروع قلم المحكمة للمراجعة المسمى *ReVision* يشهد تقدماً على طريق بلوغ مراحلته التالية فإن رئيس قلم المحكمة ينشد من جمعية الدول الأطراف استمرار إتاحتها المرونة له، ضمن حدود المقدار الإجمالي للميزانية، للتكفل بتنفيذ التغييرات البنوية المعتمَر إجراؤها من أجل جعل قلم المحكمة أجمع وأنسب للغرض منه. وفي هذا الصدد يُتوقع أن يتم، عند إقرار التصميم التنظيمي المحسّن الرفيع المستوى الجديد لقلم المحكمة، تقديم تكملة للميزانية المقترحة قبل انعقاد الدورة التالية للجنة الميزانية والمالية. بيد أنه لن يكون من شأن هذه التكملة إلا تجسيد التغيير في البنية التنظيمية الرفيعة المستوى لقلم المحكمة. ولا يُتوقع أن يكون لها أثر مالي كبير على ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة لقلم المحكمة.

٣٨- وسيواصل رئيس قلم المحكمة النظر في سبل احتواء الزيادات المقبلة في المتطلبات من الموارد، وتحقيق وفورات إضافية من خلال تحسين النجاعة حيثما أمكن ذلك. وسيظل قلم المحكمة يتشاور مع مكتب المدعي العام بغية التوصل إلى زيادة نجاعة التنسيق بين الجهازين وسيرورات عملهما، وتقصي المزيد من أشكال التآزر في عملهما. وتماشياً مع رغبات الجمعية واللجنة سيظل قلم المحكمة يقود العملية التي تشمل بنطاقها شتى وحدات المحكمة والرامية إلى جعل الإدارة إدارة فعالة، حسنة التخطيط، وناجعة من حيث تكاليفها. إن مشروع المراجعة المسمى *ReVision* يمثل خطوة كبرى على طريق تحقيق هذه الغاية،

لكن تُبذل، في نفس وقت العمل عليه، جهود يومية لتحسين النجاعة الذي يقلص التكاليف ويحقق وفورات حيشما أمكن ذلك.

البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليوروات)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٣٦١٣٧,٢	٣٧٧٦٤,٨	٤,٥
سائر تكاليف العاملين	٥٩٦٧,١	٥٩٦٨,٥	٠,٠
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٢٤١٨٨,٨	٢٢٥٢٤,٠	٦,٩-
المجموع	٦٦٢٩٣,٠	٦٦٢٥٧,٣	٠,١-

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٣٩- تطلب أمانة جمعية الدول الأطراف ميزانية لعام ٢٠١٥ تبلغ مبلغاً مقداره ٣,٣٦ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٥٢ مليون يورو، أي ما نسبته ١٨,٢ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة البالغة ٢,٨٤ مليون يورو.

٤٠- وتُعزى الزيادة الإجمالية رئيسياً إلى ارتفاع التكاليف نتيجة عقد الدورة السنوية للجمعية في لاهاي بدلاً من عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستخصص من هذا المبلغ الإعانة التي تقدمها الدولة المضيفة البالغة ٨٠٤ ٢٤٤٤ يورو. وبالإضافة إلى ذلك تُطلب وظيفة ثابتة لموظف قانوني (من الرتبة ف-٤) لمساعدة الميسر التابع لفريق لاهاي العامل المعني بالميزانية البرنامجية المقترحة، والمساعدة في النهوض بعبء العمل المزيد المتأتي عن سيرورات تيسيرية أخرى. وتطلب وظيفة ثابتة واحدة لمراجع (من الرتبة ف-٤)، للعمل طيلة السنة على ترجمات من هذه أو تلك من لغتي عمل الجمعية وإليها. وتطلب وظيفة تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة (من الرتبة ف-٢) لمساعدة الأمين التنفيذي للجنة في التحضير لدورتها، والمساعدة في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وغير ذلك من الشؤون ذات الصلة.

٤١- وقد تكون هناك فسحة لمراجعة بعض الطلبات المتعلقة بالميزانية على ضوء مشروع المراجعة التي يجريها قلم المحكمة المسمى *ReVision* ريشما يتم تقييم عمل الأمانة بغية تحديد أشكال العمل التأزري الممكن، بما في ذلك تجميع الموارد. ثم إنه قد تلزم مراجعة الطلبات المتعلقة بمكتب رئيس الجمعية إثر اتخاذ قرار بشأن الرئيس الجديد.

البرنامج الرئيسي الرابع أمانة جمعية الدول الأطراف	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة (بآلاف اليوروات)	ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة (بآلاف اليوروات)	نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
	المجموع	المجموع	المبلغ %
تكاليف الموظفين	٩١٧,٨	١١٨٠,٠	٢٨,٦
سائر تكاليف العاملين	٧٩٧,١	٩٠٢,٧	١٣,٢
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	١١٢٨,٧	١٢٧٧,٦	١٣,٢
المجموع	٢٨٤٣,٦	٣٣٦٠,٣	١٨,٢

هاء- البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة (إيجارها وصيانتها)

٤٢- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي الخامس مبلغاً مقداره ٦,٠٠ مليون يورو. ومنذ عام ٢٠١٣ عيّد إلى إدراج البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) في الميزانية المقترحة للمحكمة بغية

تزويد أصحاب الشأن بعرض عام عن متطلبات المحكمة من الموارد فيما يخص تكاليف إيجار وصيانة مبانيها المؤقتة في لاهاي.

٤٣- فالميزانية الإجمالية المقترحة لهذا البرنامج الرئيسي تبلغ ٦,٠٠ مليون يورو. وستسهم الدولة المضيفة بتحمل جزء من التكاليف الإجمالية المقترحة مقداره ٥٠ في المئة من إيجار المباني المؤقتة للمحكمة، بحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين يورو في السنة عن السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

البرنامج الرئيسي الخامس المباني المؤقتة تكاليف الموظفين	ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة	
	(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع
سائر تكاليف العاملين	٥ ٩٠٠,٧	٦ ٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	٥ ٩٠٠,٧	٦ ٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧
المجموع	٥ ٩٠٠,٧	٦ ٠٠٠,٠	٩٩,٣	١,٧

واو- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

٤٤- تقترح أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم ("الصندوق") ميزانية لعام ٢٠١٥ مقدارها ١,٩٣ مليون يورو، بزيادة مقدارها ٠,٣٥ مليون يورو، أي ٢١,٨ في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

٤٥- وتمثل الأولويتان الرئيسيتان للصندوق في عام ٢٠١٥، على أساس خطته الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، التي اعتمدها مجلس إدارته إثر مشاورات مع الدول الأطراف، فيما يلي:

أ) تعزيز قدرة أمانة الصندوق وشركائه في التنفيذ على أداء الخدمات، بغية التمكن من تطبيق الأوامر الصادرة عن المحكمة بجزر الأضرار، كما يتوقع في قضية لوبنغا وقضية كاتنغا؛ تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار التقييم الخارجي الذي أُجري في عام ٢٠١٣ لبرامج المساعدة التي تنفذ حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا؛ الشروع في أنشطة المساعدة المضطلع بها في إطار ولاية الصندوق في بلدان أخرى من بلدان الحالات التي تنظر فيها المحكمة (جمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، وكوت ديفوار)، إذا أتاحت ذلك الظروف التشغيلية والوضع الأمني. ومن المتطلبات الجديدة وظيفة ثابتة جديدة لمنسق برامج من الرتبة ف-٣، يكون مقر عمله المكتب الميداني في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ووظائف مساعدين إضافيين معنيين بالبرامج الميدانية تشغل بعقود في إطار المساعدة المؤقتة.

ب) تعزيز قدرة الصندوق في مجال جمع الأموال، ولا سيما فيما يخص الجهات المانحة المؤسسية من القطاع الخاص. ويتطلب ذلك وظيفة جديدة لموظف من الرتبة ف-٣ معني بجمع الأموال وبإبراز عمل الصندوق للعيان، يكون مقر عمله في لاهاي، تُشغل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٤٦- كان مقدار ميزانية الصندوق المعتمدة لعام ٢٠١٤ قد أبقى في نفس مستوى مقدار ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٣. ولئن كانت ميزانيته المقترحة لعام ٢٠١٥ تنطوي على زيادة في المخصصات لسد تكاليف الموظفين متأية عن الأولويات المبيّنة آنفاً فإنه يقترح تقليصاً في التكاليف غير المتصلة بالعاملين بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤. فقد قرر الصندوق أن يمولّ بالموارد المتأية من التبرعات أنشطة معينة متصلة بالبرامج سيعهد بها إلى أطراف ثالثة، رافعاً بذلك مقداراً آخر من العبء عن عاتق الميزانية المقترحة يبلغ ٠,٢٨ مليون يورو، أي ما نسبته سبعة في المئة.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	البرنامج الرئيسي السادس أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)		
المجموع	المجموع	المبلغ	المبلغ	%	
٧٣٠,٥	٨٨٣,٦	١٥٣,١	٢١,٠		تكاليف الموظفين
٣٩٠,٦	٦٤٠,٨	٢٥٠,٢	٦٤,١		سائر تكاليف العاملين
٤٦٤,٧	٤٠٦,٦	٥٨,١-	١٢,٥-		التكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٥٨٥,٨	١٩٣١,٠	٣٤٥,٢	٢١,٨		المجموع

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة ("مكتب مدير المشروع")

٤٧- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-١ مبلغاً مقداره ١,٣٧ مليون يورو، ينطوي على زيادة مقدارها ٠,٩٢ مليون يورو بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة التي يقارب مبلغها ١,٣ مليون يورو، أي ما نسبته ٧,١ في المئة من تلك الميزانية. وتُعزى الزيادة إلى أن مكتب مدير المشروع سيركز في عام ٢٠١٥ على مواصلة وتنفيذ أعمال الإنشاء، واختبار جميع المعدات، وتدريب العاملين على استعمال المبنى. وعلاوة على ذلك سيتعين أن يتم في عام ٢٠١٥ تنفيذ جميع المشاريع الفرعية المحددة ضمن نطاق مشروع الانتقال، وانتقال المحكمة الفعلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى المباني الجديدة. ويستلزم النجاح في إنجاز جميع الأنشطة المعنية بحلول نهاية عام ٢٠١٥ دعماً إضافياً من شتى أقسام المحكمة.

٤٨- ويتولى مدير المشروع أيضاً المسؤولية عن مراقبة ميزانية الإنشاء، سعياً على أن لا تتجاوز هذه الميزانية مبلغاً إجماليًا مقداره ١٩٠ مليون يورو. وفي نهاية عام ٢٠١٤ زادت هذه الميزانية الشاملة لعدة سنوات فبلغت ١٩٥,٧ مليون يورو لتشمل الأنشطة المتصلة بالانتقال، ما يتيح استخدام الوفورات المحققة في مشروع الإنشاء لتعويض جزء من تكاليف هذه الأنشطة. وسيُسَدُّ مبلغ ٥,٧ مليون يورو الإضافي هذا بالفائض عن السنوات المالية ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		نمو الموارد لعام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤	البرنامج الرئيسي السابع-١ مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)	(بآلاف اليوروات)		
المجموع	المجموع	المبلغ	المبلغ	%	
٥٩١,٠	٤٤٨,٠	١٤٣,٠-	٢٤,٢-		تكاليف الموظفين
٠,٠	١٦٣,٦	١٦٣,٦			سائر تكاليف العاملين
٦٩٢,٢	٧٦٣,٣	٧١,١	١٠,٣		التكاليف غير المتصلة بالعاملين
١٢٨٣,٢	١٣٧٤,٩	٩١,٧	٧,١		المجموع

حاء- البرنامج الرئيسي السابع-٢: فوائد قرض المباني الدائمة

٤٩- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٢ مبلغاً مقداره ١,٦٢ مليون يورو. ويدير البرنامج الرئيسي السابع-٢ تسديد فوائد قرض الدولة المضيفة التي يتعين في عام ٢٠١٥ استلام مبلغها ثم تسديده لحساب الدولة المضيفة في أجل أقصاه الأول من شباط/فبراير ٢٠١٥. ففي عام ٢٠٠٨ قبلت الجمعية عرض الدولة المضيفة تقديم قرض من أجل مشروع المباني الدائمة يصل مبلغه حتى ٢٠٠ مليون يورو كحد أقصى، يسدّد على مدى فترة مقدارها ثلاثون سنة بسعر فائدة يبلغ ٢,٥ في المئة. ولا تسري التبعات المالية للبرنامج الرئيسي السابع-٢ إلا على الدول الأطراف التي لم تأخذ بخيار الدفعة الواحدة.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		نمو الموارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المجموع	
البرنامج الرئيسي السابع-٢				
فوائد قرض مشروع المباني الدائمة				
تكاليف الموظفين				
سائر تكاليف العاملين				
١١٠,٨	١٦٢٣,٣	١٥١٢,٥		
التكاليف غير المتصلة بالعاملين				
١١٠,٨	١٦٢٣,٣	١٥١٢,٥		
المجموع				

طاء- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة

٥٠- تبلغ ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-٥ مبلغاً مقداره ٤٦ مليون يورو. وقد أنشأت الجمعية في دورتها الثامنة البرنامج الرئيسي السابع-٥ (آلية الرقابة المستقلة) وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي بغية توفير رقابة مستقلة فعالة ومجدية في المحكمة^[١]. وأقرت الجمعية في عام ٢٠١٣ كل المهام المنوطة بهذه الآلية في إطار ولايتها (التفتيش، والتقييم، والتحقيق) وتكتملة تجهيزها بكل ملاكها من الموظفين [القرار ICC-ASP/12/Res.6].

٥١- ولم يكن مكتب الجمعية، إبان تقديم ميزانية عام ٢٠١٥، قد أنجز حشد الرئيس الدائم لآلية الرقابة المستقلة. وعليه فلا يُتوقع أن يتم حشد سائر موظفي هذه الآلية من الفئة الفنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ويراعى في الميزانية المقترحة لهذه الآلية الوقت المقدّر اللازم لكي يتم في عام ٢٠١٥ حشد هذين الموظفين وتوليها مهام وظيفتهما. وبالإضافة إلى ذلك زيدت ميزانيتها الخاصة بالأسفار زيادة صغيرة جداً مقدارها ٢٩٠٠ يورو تحسباً لتزايد أنشطتها إذ تغدو مجهزة بالموظفين بصورة كاملة. ولا تنطوي ميزانيتها على أية زيادات أخرى بالقياس إلى ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة.

ميزانية عام ٢٠١٤ المعتمدة		ميزانية عام ٢٠١٥ المقترحة		نمو الموارد عام ٢٠١٥ بالقياس إلى عام ٢٠١٤
(بآلاف اليوروات)	المجموع	(بآلاف اليوروات)	المبلغ	
البرنامج الرئيسي السابع-٥				
آلية الرقابة المستقلة				
تكاليف الموظفين				
سائر تكاليف العاملين				
٢٩١,٩	٣٧٨,٧	٨٦,٨	٢٩,٧	
التكاليف غير المتصلة بالعاملين				
٨١,٣	٨٤,٣	٣,٠	٣,٦	
المجموع				
٣٧٣,٢	٤٦٣,٠	٨٩,٧	٢٤,٠	

[١] الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، الفقرة ألف-٢.